الملتقى الوطني بعنوان:

جودة الخدمات المصرفية سبيل عصرنة البنوك و دفع التنمية الاقتصادية

جامعة: أبو بكر بلقايد تلمسان

بتاريخ: 2024/06/25

محور المداخلة: المحور الثاني حول الخدمات المصرفية أنواعها و سبل تطويرها

مداخلة تحت عنوان: تنوع الخدمات المالية الإسلامية و مواكبتها للعصرنة في القطاع المصرفي

إسم المداخل: طالبي منار — طالب دكتوراه تسجيل ثاني

فرع علوم إقتصادية — تخصص إقتصاد إسلامي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية _قسنطينة _ مخبر الدراسات الاقتصادية و المالية الإسلامية

الإيميل: talbimanar8@gmail.com

الهاتف: 0659030387

الملتقى الوطني بعنوان:

جودة الخدمات المصرفية سبيل عصرنة البنوك و دفع التنمية الاقتصادية

مداخلة تحت عنوان: تنوع الخدمات المالية الإسلامية و مواكبتها للعصرنة في القطاع المصرفي

ط د / طالبي منار جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة- مخبر الدراسات الاقتصادية و المالية الإسلامية الايميل: talbimanar8@gmail.com

+ الملخص:

تختلف الخدمات المالية الإسلامية عن الخدمات المالية التقليدية من حيث المبدأ و تنوع هذه الخدمات ، فالخدمات المالية الإسلامية منبثقة من مبادئ و أطر الشريعة الإسلامية متنوعة و لها صيغ عديدة من خدمات مالية و اقتصادية تدر أرباحا قائمة على أساس المشاركة في الربح و الخسارة و خدمات اجتماعية التي لا يكون تحصيل الربح هدفها عكس الخدمات المالية التقليدية التي تعتمد على سعر الفائدة المحصل من القروض في عوائدها ، فتزايد الاقبال على الخدمات المالية الإسلامية من طرف المتعاملين و أصحاب الاستثمارات يعتمد على مدى مواكبة هذه الخدمات للعصرنة احتياجات العملاء و المؤسسات في النظام المصرفي و جودتها ما تطلب على الأطراف الرعية لهذه الخدمات المالية الإسلامية العمل على دعم تنويع و الابتكار الخدمات المالية الإسلامية بالإضافة لوضع استراتيجيات لتطوير و عصرنة هذه الخدمات بأطر شرعية و قانونية ذات أساليب تقنية حديثة.

+ الكلمات المفتاحية:

الخدمات المالية الإسلامية، النظام المصرفي، العصرنة، العملاء، استراتيجيات التطوير.

+ Summary:

Islamic financial services differ from traditional financial services in principle and in the diversity of these services. Islamic financial services emanate from diverse principles and frameworks of Islamic Sharia and have many forms of financial and economic services that generate profits based on profit and loss sharing and social services that The goal of collecting a profit is not the opposite of traditional financial services, which depend on the interest rate collected from loans for their returns. The increasing demand for Islamic financial services by customers and investment owners depends on the extent to which these services keep pace with modernity, the needs of customers and institutions in the banking system, and their quality as required. The parties sponsoring these Islamic financial services must work to support the diversification and innovation of Islamic financial services, in addition to developing strategies to develop and modernize these services using legal and legal frameworks using modern technical methods.

+ Keywords:

Islamic financial services, banking system, modernity, customers, development strategies.

+المقدمة:

منذ ظهور نظام البنوك و تزايد دورها المهم في الاقتصاد و الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ، عرف النظام المصرفي تطور كبير في هيكلته و طبيعة المنتجات و الخدمات المالية التي يقدمها للمتعاملين و العملاء الذين يتعاملون معه في المجال الاقتصادي و المالي من حيث الشكل و المضمون في هيكلة هذه البنوك و المصارف و كذلك نوع و شكل الخدمات التي تقدها حسب احتياجات المتعاملين و النظام الاقتصادي للمجتمع إنطلاقا من خدمات حفظ الودائع و الشيكات إلى نظم البطاقات الإليكترونية و السحب على المكشوف بالإضافة لخدمات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تسمى بالخدمات المالية المصرفية الإسلامية.

_فماهي الخدمات المالية الإسلامية بأنواعها و كيفية مواكبتها للعصرنة في النظام المصرفي؟

بناءا على ضوء الإشكالية السابقة التي سوف ننطلق منها في دراستنا هذه يمكننا طرح مجموعة من الفرضيات أهمها:

_المبدأ الذي تقوم عليه الخدمات المالية الإسلامية يجعلها متنوعة شاملة لمختلف المجالات الاقتصادية.

_الخدمات المالية الإسلامية خدمات مالية واسعة الاقبال من طرف المتعاملين لأنها مقيّدة بأحكام الشريعة الإسلامية

_تزايد حجم و اعتماد المصارف على الخدمات المالية الإسلامية بالإضافة لموجة الرقمنة و التطور التكنولوجي يحتم مواكبة هذه الخدمات للعصرنة في النظام المصرفي.

حيث تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الخدمات المالية بصفة عامة و الخدمات المالية الإسلامية بصفة خاصة و تنوعها حسب إحتياجات تسهيل تعامل العملاء مع المصارف و مدى مواكبتها للعصرنة و ذلك بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة أهمها:

_دراسة د/ رامي يوسف عبيد حول أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية هدفت الدراسة لابراز ماهية و أهمية الخدمات المالية الإسلامية و تأثيرها على الوضع و الحالة المالية في الدول العربية.

_دراسة فرقة البحث الإستثمار في التكنولوجيا و أثره على الخدمات المصرفية في الجزائر _جامعة المدية_ حول التكنولوجيا المالية و الابتكارات و الحلول الرقمية تهدف الدراسة لإبراز دور التطور التكنولوجي و الرقمنة في الخدمات المالية فيي تطوير النظام المصرفي و احتواء عدد أكبر من العملاء و النقود و تسهيل معاملاتهم

_دراسة أم الخير دراجي حول أثر عصرنة الخدمات المصرفية على الأداء البنكي دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري (2008_2013) هدفت الدراسة إلى الوقوف على حالة الخدمات المصرفية الإليكترونية في الجزائر و أهمية عصرنة الخدمات المصرفية في الأداء المصرفي.

1) ماهية الخدمات المالية الإسلامية :

يشير مصطلح "التمويل الإسلامي" إلى تقديم الخدمات المالية طبقا للشريعة الإسلامية ومبادئها وقواعدها. وتحرم الشريعة تقاضي "الربا" (الفائدة) وتقديمها، و"الغرر" (عدم اليقين المفرط)، و"الميسر" (القمار)، وعمليات البيع على المكشوف أو أنشطة التمويل التي تعتبرها ضارة بالمجتمع. وبدلا من ذلك، يتعين على الأطراف المعنية اقتسام المخاطر والمنافع المترتبة على المعاملات التجارية كما ينبغي أن يكون للمعاملة غرض اقتصادي حقيقي دون مضاربة لا داعي لها، وألا تنطوي على أي استغلال لأي من الطرفين.

وتختلف الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية من عدة أوجه. فعلى خلاف البنوك التقليدية التي تعمل على أساس الاقتراض والإقراض بأسعار فائدة سابقة التحديد، يأتي تمويل البنوك الإسلامية من الحسابات الجارية التي لا تدر فوائد أو حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح حيث يحصل صاحب الحساب على عائد يتحدد لاحقا حسب ربحية البنوك. وعلى جانب الأصول، تستخدم البنوك الإسلامية عددا من العقود مثل عقود البيع مع هامش ربح ("المرابحة")، والتأجير ("الإجارة")، والمشاركة في الأرباح والخسائر ("المشاركة")، والمشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر ("المضاربة")، والخدمات القائمة على الرسوم ("الوكالة"). ويتعين وجود أصل أساسي في كل أعمال الصيرفة القائمة على البيع أو التأجير، على عكس الصيرفة التقليدية التي تقتصر أهمية الأصل فيها على كونه ضمانا إضافيا لكنه لا يشكل بالضرورة جزءا من معاملة الإقراض.

وتنشأ عن عمليات البنوك الإسلامية مجموعة متفردة من المخاطر، بالإضافة إلى المخاطر المعتادة التي تصاحب الأنشطة المصرفية مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل والمخاطر القانونية. وتتضمن هذه المخاطر المتفردة ما يلي:

مخاطر عدم مطابقة الشريعة : (Shari'ah compliance risk) تنشأ عن احتمال ألا يتم إقرار المنتجات المعروضة على العملاء بعد صدورها باعتبارها غير مطابقة لأحكام الشريعة؛

المخاطر التجارية المنقولة : (Displaced commercial risk) تنشأ عن توقع أصحاب الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح أن تدر عليهم هذه الحسابات عائدا مماثلا لما تقدمه البنوك التقليدية، رغم ما يفترض من اختلاف العائد في هذه الحالة تبعا لربحية الاستثمارات، مما قد يضطر مساهمو البنك إلى التنازل عن جزء من أرباحهم؛

مخاطر الاستثمار في حقوق الملكية : (Equity investment risk) تنشأ عن أدوات التمويل مع المشاركة في الأرباح، وهي أدوات تنفرد بها الصيرفة الإسلامية.

وتواجه هذه الصناعة مخاطر إضافية أيضا تتعلق بنموذج العمل وبطبيعتها كصناعة وليدة. فعلى سبيل المثال، تنطوي إدارة مخاطر السيولة على صعوبة أكبر بالنسبة للبنوك الإسلامية عندما تكون الأسواق المالية وتسهيلات المقرض الأخير المطابقة للشريعة محدودة أو معدومة. فنظرا لاشتراط قيام المعاملات على أصول أساسية، أصبحت المعاملات معقدة كما أصبحت هناك هياكل مؤسسية تضم شركات غير مالية إلى المجموعات.

وتثير هذه الاختلافات قضايا محددة تتعلق بالسياسات، وذلك من حيث التنظيم والرقابة، وحماية المستهلك، والسياسة النقدية وإدارة السيولة، والسياسة الضريبية. وللتعامل مع بعض هذه القضايا، تعاونت البلدان المعنية لإقامة مؤسسات متخصصة لوضع معايير تنظيمية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية)، ومعايير للحوكمة والمحاسبة وتدقيق الحسابات (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)، ولأدوات الأسواق المالية (السوق المالية الإسلامية

الدولية)، والبنية التحتية للسيولة قصيرة الأجل (مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية). (صندوق النقد الدولي و التمويل الاسلامي، 2024)

الخدمات المالية الإسلامية:هي اتخاذ أدوات تمويل تشاركية كبديل للتمويل بالربا ودفع كلا من الممول والمستثمر إلى التعاون معا من أجل تحريك عجلة الاقتصاد فربط بذلك النظام المالي بالنظام الاقتصادي ووحد مصيرهم. ولقد عمل الباحثون في مجال الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية إلى ابتكار مجموعة من أدوات التمويل التشاركية التي يمكن تصنيفها إلى أربع أصناف من مشاركة ، مضاربة ، الاجارة و البيوع, (رشيد، 2014)

حيث تتمثل أهمية الخدمات المالية الإسلامية في بروز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، كونه يقدم حلا للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات مختلفة، فمن المعروف أن تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات بعد عنصراً هاماً لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، بالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات والمنتجات إضافة لذلك فإن استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر بعد بديلاً عملياً وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية. يمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر، أن تقدم خدمات ومنتجات مصممة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثال ذلك التأمين (التكافل والتمويل متناهي الصغر وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما سيعزز من فرص الحصول على التمويل. كما يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملاً مع أدوات تقاسم المخاطر الاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع، وبالتالي مشاركتهم في النظام المالي الرسمي.

في هذا السياق، أبرزت العديد من الدراسات أهمية ودور التمويل الإسلامي في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتعزيزه من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات المصرفية للسكان الذين يفتقرون إليها، خصوصاً أن الخدمات المالية التقليدية لا زالت قاصرة عن الوصول إلى قطاع كبير من السكان الراغبين بخدمات مالية متوافقة مع الشريعة إضافة لذلك، وفي ضوء اعتماد التمويل الإسلامي على المشاركة في تحمل المخاطر، فإن التمويل الإسلامي يعتبر مناسباً لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.
من هذا المنطلق، تعمل السلطات الاشرافية في الدول العربية على دراسة التوسع في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كجزء من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للشمول المالي، سيما أن قطاع التمويل الإسلامي أظهر صلابة ومرونة كبيرة في مواجهة الأزمات المالية المختلفة، وذلك لطبيعة وخصائص دراسة أثر الخدمات المالية الإسلامية على
الشمول المالي في الدول العربية التمويل الإسلامي التي تتجنب الإفراط في المديونية والمضاربات الغير منتجة، إضافة إلى أن الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية تسهم في تنويع المخاطر النظامية. (عبيد، 2018)

2) تنوع الخدمات المالية الإسلامية:

الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية حيث تتمثل الخدمات المالية الإسلامية بصفة عامة

ا تحليل الموارد البنوك واستخداماتها-:

يمكن إجمال الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية في نوعين رئيسين هما : (١.(

1الخدمات الاقتصادية والمصرفية وتغطي-:

1حشد الموارد.

ب - توظيف الموارد.

ج إدارة الاستثمارات.

د - تقديم الاستشارات المالية والاقتصادية.

-الخدمات الاجتماعية وتغطي-:

جمع وتوزيع الزكاة.

تقديم القروض الحسنة.

إنشاء المنظمات الإسلامية.

-تنمية الوعي الديني.

ومع الاختلاف الواضح بين أسلوب عمل البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في مجال تقديم الخدمات الاقتصادية والمصرفية، فإن من اليسير أيضا القول بأن البنوك الإسلامية تنفرد عن البنوك التقليدية بمزية مجموعة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها . ونعرض فيما يلي بإيجاز العناصر الرئيسة المجموعة الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية دون الخوض في التخريج الشرعي لهذه الخدمات:

ا - حشد أو تعبئة الموارد:

وهو من مستلزمات تمكين البنك الإسلامي من القيام بمهامه المختلفة علاوة على كونة أداة مهمة في تجميع مدخرات المجتمع وتوجيهها الوجهة الصحيحة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الأشكال المعروفة لتعبئة الموارد المساهمات الرأسمالية في رأس المال الخاص بالبنك الإسلامي والحسابات الجارية أو ودائع الأمانة والودائع الاستثمارية أو حسابات الاستثمار . كما تشكل أموال الزكاة والصدقات والهبات والدعم والمنح مصادر أخرى الدخل البنوك الإسلامية تنفرد في معظمها عن البنوك التقليدية.

ب - توظيف الموارد:

بعد التوظيف والاستثمار أساس عمل البنك الاسلامي ، وتتم ممارسة وفقا لقواعد الشرعية التي تحكم المعاملات بشكل يضمن نماء رأس المال وزيادته من خلال توظيفه في مختلف أوجه النشاط الإنتاجي من سلع وخدمات يحتاج إليها المجتمع المسلم.

وهناك العديد من الصيغ المعترف بها والمجازة من قبل الفقهاء بالإجماع يمارس من خلال البنك الإسلامي توظيفاته أهمها المرابحات الإسلامية المحلية والدولية المشاركات الإسلامية لأجال متفاوتة والمشاركات المتناقصة أو المنتهية بالتمليك

والمضاربات الإسلامية الثنائية أو متعددة الأطراف، والمتاجرات الإسلامية كالبيع بالتقسيط والإجارة وبيع السلم ، وعقود المزارعة، والمصانعة، والاستسقاء أو المساقاة. والصفقات المتكافئة.

ج - إدارة الاستثمارات:

ويرمي البنك الإسلامي من وراء ذلك إلى المحافظة على العملاء الحاليين واستقطاب العملاء الجدد . وترتكز جهود البنك في هذا المجال في عدد كبير من القضايا التي تهم المسلم والمجتمع على حد سواء منها تأسيس الشركات وإدارتها ، وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية، وتصفية التركات وتنفيذ الوصايا ، وإدارة العقارات وتسويقها، والوفاء بالالتزامات نيابة عن العميل، وعمليات الشحن والتخليص الجمركي ... وغيرها.

د - تقديم الاستشارات المالية والاقتصادية:

وتقوم البنوك الإسلامية بهذه المهام نظرا لكونها بيوت خبرة تضم في هياكلها الوظيفية نخبة من الخبراء في مختلف المجالات ، الأمر الذي يمكنها من تقديم خدماتها الاستشارية في مجال الاستثمارات المالية، والإنتاج والتسويق، والتخطيط والتنظيم ، وإدارة الأفراد، والتعاون الاقتصادي، وتصميم العقود المالية والقانونية المنظمة العمليات تعبئة الموارد وتوظيفها.

أما في مجال الخدمات الاجتماعية التي تقدمها البنوك الإسلامية ممثلة في جمع الزكاة وتوزيعها ، وتقديم القروض الحسنة لمختلف الغايات من زواج وتعليم وحالات الوفاة والتيسير على المعسرين، وإنشاء المنظمات الإسلامية كأساس لمنهج الدعوة الإسلامية، وتنمية الوعي الديني من خلال نشر معاملاتها الاقتصادية والمالية في المجتمع الإسلامي، فلا يتسع المجال للدخول في تفصيلاتها في هذه الدراسة .

وفي المقابل، فإن نظرة فاحصة لميزانية أي بنك تقليدي في جوانب الموارد والاستخدامات (مطلوبات وموجودات ، أو خصوم وأصول) ، تظهر تباينا جليا عن مثيلتها لدى البنوك الإسلامية. (مرزوق، 1990)

كما تبين مما سبق فان مجالات نشاط البنوك الاسلامية متسعة ومتنوعة ولن نستعرضها تفصيلا في هذا المقام حيث سيأتي ذلك فيما بعد وسوف نكتفى هنا بتبويب انشطة البنوك الاسلامية في مجموعات على النحو التالي:

-1انشطة مصرفية بحتة لا تتطلب تمويلا:

وتكاد تتشابه البنوك الاسلامية في هذه الانشطة مع غيرها من البنوك التقليدية ولا حرج في ذلك فان هذا العمل لا يتطلب تمويلا من البنوك من ثم فهو بعيد عن التعامل بالفائدة ومع ذلك فان البنوك الاسلامية في أدائها لهذه الانشطة او الخدمات المصرفية يتعين عليها أن تراعى ان تتم في اطار الضوابط الشرعية للعمل الاقتصادى فلا يتصور تقديم خدمات مصرفية لانشطة محرمة وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية (نوادى القمار، مراقص ، اتجار في سلع محرمة .. الخ) حتى لو لم يكن ذلك تمويلا . ويندرج تحت نشاط الخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك الاسلامية

الحسابات الجارية بدون فوائد.

-حفظ وتحصيل عوائد الأوراق المالية غير محددة العائد

فتح الاعتمادات المستندية المغطاء بالكامل.

اصدار خطابات الضمان المغطاة بالكامل

تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.

تحصيل الشيكات والكمبيالات خدمات امناء الاستثمار.

٢ - انشطة تكافل اجتماعي:

وهذه تنفرد بها البنوك الاسلامية ومن غير المتصور أن تقوم بها البنوك التقليدية حيث انها وان كانت تتطلب تمويلا فان ذلك يتم بدون فوائد ومن هذه الانشطة:

تجميع الزكاة من مساهمي البنك واصحاب حسابات الاستثمار لديه.

صرف الزكاة لمستحقيها وفقا للمعايير الشرعية

-ادارة اموال الزكاة واستثمارها لحين صرفها لمستحقيها صرف القروض الحسنة (بدون فوائد) لمن يستحقها مع مراعاة انه في حالة عدم القدرة على السداد فنظرة الى ميسرة.

-انشطة استثمارية باستخدام أموال المساهمين واموال اصحاب

حسابات الاستثمار:

ولعل هذه الانشطة تمثل عصب عمل البنوك الاسلامية ومصدر تحقيق الايرادات لاصحاب حسابات الاستثمار وهى أى انشطة الاستثمار اداة البنك الاسلامي ووسيلته في تحقيق اهدافه وتنقسم هذه الانشطة الى مجموعتين رئيسيتين

انشطة استثمار مباشرة مثل:

الاكتتاب في اسهم الشركات المساهمة الإسلامية انشاء مشروعات مملوكة للبنك ملكية كاملة

انشطة استثمار يقوم بها البنك الاسلامي بالاشتراك مع الغير مثل:

المرابحات

بيع السلم المشاركات التجارية.

المضاربات

-المتاجرات المشاركات المتناقصة

وهذه الانشطة الاستثمارية بمجموعتيها تمثل الصيغ الاسلامية للتمويل البديلة للصيغ التي تقدمها البنوك التقليدية متمثلة في القروض والسلفيات قصيرة ومتوسطة الاجل. (الأنصاري، حسن، و متولى، 1988)

3) أساليب مواكبة الخدمات المالية الإسلامية للعصرنة في القطاع المصرفي:

تتمثل أساليب محاور الإطار الاستراتيجي لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية في تطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية على أسس متينة أصبح ضروريا لزيادة مساهمته في تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والازدهار المشترك. وعليه يجب العمل على تطوير السياسة. العامة وتحسين المنتجات المعروضة وتشجيع ريادة الأعمال وإيجاد وتطوير إطار تنظيمي ورقابي سليم. وتمثل زيادة عدد المؤسسات المالية غير المصرفية الإسلامية وتنويعها وتعزيز منتجاتها وخدماتها تحديان رئيسيان على جانب العرض علاوة على ذلك، تشكل الحاجة إلى إطار تنظيمي وضريبي وتمكيني متوازن يعزز الاستثمارات عبر الحدود في قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية الإسلامية تحدياً رئيسياً آخر في هذا الجانب. أما أهم التحديات القائمة من جهة الطلب. فتتلخص فى وجود مستويات متدنية من المعرفة المالية حول المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات غير المصرفية الإسلامية بالإضافة الى وجود الحواجز الثقافية والاجتماعية والمادية والحاجة الى زيادة وتعزيز ممارسات حماية المستهلك علاوة على التحديات المتعلقة بالسمعة والمصداقية مما يعوق من تطور المؤسسات غير المصرفية الإسلامية

تطوير الأطر القانونية والتنظيمية والسياسات الداعمة

إنشاء لجنة تنسيقية لتطبيق الإطار الاستراتيجي لتطوير الخدمات المالية الإسلامية باعتباره جزءاً من استراتيجية الشمول المالي. ستعمل هذه اللجنة على تنسيق جهود سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال من جهة والجهات الحكومية من جهة أخرى لترجمة هذا الإطار الاستراتيجي إلى خطة عمل واضحة يتم تنفيذها ضمن زمن محدد مع تحديد عوامل قياس فعاليتها ومدى تقدمها في تحقيق أهدافها وتحويلها إلى سياسات قابلة للتنفيذ تساعد في تطوير النظام البيئي للخدمات المالية الإسلامية

تطوير القوانين والتشريعات اللازمة لخلق بيئة داعمة لتطوير الخدمات المالية الإسلامية مع الأخذ بعين الاعتبار معايير بازل وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

توضيح مقتضى قانون التأجير التمويلي لتمكين المصارف الإسلامية من استخدام عقود التأجير التمويلي الإسلامية. حيث يوصى بالتعاون بين هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد والجهات ذات العلاقة مثل وزارة الأراضي والمواصلات. وسلطة الأراضي وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، لوضع إجراءات واضحة لتسهيل تسجيل عقود التأجير التمويلي الخاصة بالمصارف الإسلامية وفق متطلبات قانون التأجير التمويلي

تطوير التشريعات الخاصة بالتأمين التكافلي كجزء من مشروع قانون التأمين الذي يتم إعداده حالياً من قبل هيئة سوق رأس المال على أن تنظم اللوائح الأمور المتعلقة بالحوكمة الشرعية، الضوابط التشغيلية، وكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر، وحقوق حملة وثائق التأمين واحتساب الفائض وتوزيعه، وأنواع الأصول وأدوات الاستثمار والتقارير الرقابية. والبيانات المالية الإضافية والإفصاحات المتعلقة بصندوق التأمين التكافلي وما إلى ذلك. كما يجب أن تتضمن اللائحة شروط تحديد رسوم الوكالة التي تتقاضاها شركات التأمين التكافلي، ومن يتحمل تكلفة وسطاء التأمين (الشركة أم صندوق التكافل)، والقواعد المتعلقة بالقرض المقدم من شركة التكافل إلى صندوق التكافل وكيفية سداده.

تصميم السياسات التي توازن بين حماية حقوق المشاركين والحاجة إلى تسعير فعال. وملاءة أكبر، واستدامة مالية للمشغلين والإفصاحات ذات الصلة.

تصميم السياسات التي توازن بين حماية حقوق المشاركين والحاجة إلى تسعير فعال. وملاءة أكبر، واستدامة مالية للمشغلين والإفصاحات ذات الصلة.

إصدار التعليمات اللازمة للسماح باستخدام حلول تكنولوجيا مالية فعالة وآمنة للقيام بالتحقق الإلكتروني من العملاء الجدد اعرف عميلك وأتمتة عملية تسجيل العملاء الجدد وتبني سياسة الصيرفة المفتوحة Open Banking - لتسهيل أتمتة المنتجات والخدمات المالية.

النظر في التشريعات الضريبية لضمان الحياد الضريبي بين المنتجات والخدمات المالية التقليدية والإسلامية، ويمكن تنفيذ ذلك عبر إجراء تحليل تفصيلي للمنتجات المالية والاستثمارية الإسلامية القائمة المحتملة التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية (بما في ذلك المصارف. ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وشركات التأمين التكافلي والتأجير التمويلي، وأدوات سوق رأس المال والأوراق المالية بما في ذلك الصكوك) وإجراء اختبارات تطبيقية حول متطلبات الضرائب المحلية لتحديد نقاط الخلاف، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر: ازدواج الرسوم على منتجات تمويل العقارات من مباني وأراضي والازدواج الضريبي على منتجات تمويل السيارات ضريبة القيمة المضافة ورسوم التسجيل وكيفية احتساب الضرائب على شركات التأمين التكافلي ومعالجة فائض صندوق التكافل وسرعة استرداد أموال ضريبة القيمة المضافة من وزارة المالية من ثم صباغة التعديلات اللازمة للقوانين / اللوائح / الأوامر الضريبية القائمة لضمان صحة المعالجات الضريبية للمنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

إصدار تعليمات حول كيفية إصدار مؤشر إسلامي مع وضع معايير تصنيف شرعية ومحاسبية لتقييم الشركات المدرجة في هذا المؤشر. ويلعب هذا المؤشر دوراً جوهرياً في مساعدة المستثمرين على تحديد الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وقياس أداء السوق الإسلامية.

تخفيف شرط إدراج الشركات في سوق للأوراق المالية لتسهيل إدراج عدد أكبر من الشركات، مما يساعد في دفع عجلة السوق وتوفير خيارات أكبر للاستثمار في الأسهم.

وضع الأطر القانونية والضريبية التمكينية لإصدار وتداول الصكوك" عبر إصدار تشريع خاص بها. يضع الأسس القانونية الإصدار الصكوك السيادية وشبه السيادية والبلديات وتلك الخاصة بالشركات " على أن يتم التطرق إلى الإطار القانوني لهذه الصكوك وصور التعامل بها لأغراض الدين. العام وإدارة النقد. علاوة على ذلك. ينبغي أن يحدد هذا الإطار معايير الحوكمة الشرعية المتعلقة بإصدار الصكوك. ومعاملاتها الضريبية ومتطلبات إصدارها وإدارتها، وطبيعة الشركة ذات الغرض الخاص اللازمة لإصدارها، وكيفية احتساب عائداتها. وكيفية إنفاق واستثمار الأموال التي تم جمعها من الإصدار هذا بالإضافة لتحديد التزامات الجهات المصدرة، بما في ذلك الحكومة والشركات. في حالة تخلف الشركة ذات الغرض الخاص عن الدفع. كما يجدر الإشارة إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات الضرورية للتأكد من ألا تتجاوز تكلفة إصدار الصكوك تكلفة إصدار السندات التقليدية.

وضع التعليمات اللازمة لعمليات الصكوك بما في ذلك اصدارها وتحصيصها الكترونياً وإدراجها في سوق الأوراق المالية وتداولها وإطفائها (أو تسويتها)

خلق البيئة المشجعة لإصدار صكوك التجزئة للمستثمرين الصغار

تطوير البنية التحتية اللازمة لإصدار سندات خزينة إسلامية (Islamic Treasury Bills) و إعادة النظر في المتطلبات التشريعية ورأس المال المطلوب لإنشاء الصناديق الاستثمارية، بما في ذلك تعديل مسودة تعليمات الصناديق الاستثمارية الحالية، لتتضمن قسماً خاصاً بتأسيس صناديق استثمار إسلامية مع بيان متطلبات الحوكمة الشرعية لها.

وضع الأطر القانونية والتنظيمية والإشرافية التمكينية للأصول المشفرة التي من شأنها أن تؤطر عمليات التحصيص الالكتروني والأصول المشفرة بما يتوافق مع المعايير الدولية.

إيجاد سياسات لتوفير حماية قوية للمستثمرين الصغار مع وضع متطلبات إفصاح صارمة فيما يتعلق بالاستثمار عن طريق منصات التمويل الجماعي.

تطوير البيئة القانونية الضرورية لتنظيم عمل مؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي. بحيث يتم توفير البيئة الداعمة للتمويل الاجتماعي ليستخدم كوسيلة مستدامة لتوفير تمويل ميسور التكلفة» للفقراء.

تطوير الإطار التنظيمي للوقف وخلق بيئة تنظيمية مرنة وتمكينية بشكل كاف تشمل كافة أنواع الوقف.

تطوير وتقديم منتجات إدارة السيولة قصيرة وطويلة الأجل التي تضمن استقراراً أكبر للنظام المالي وتساعد المصارف الإسلامية على تنمية حصتها في السوق.

تطوير مجموعة من الحلول لضخ السيولة الإسلامية قصيرة الأجل من يوم واحد إلى عام المساعدة مقدمي الخدمات المالية الإسلامية المحليين في إدارة السيولة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

تطوير (منصة للصكوك باستخدام حلول تكنولوجية مالية قائمة على تقنية البلوك تشين بالتعاون بين كل من سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال وسوق للأوراق المالية ووزارة المالية لتأطير وتسهيل عملية إصدار الصكوك وتحصيصها الكترونياً وتداولها في السوق الأولية والثانوية، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف المتعلقة بإصدارها وتداولها.

تعزيز أطر الحوكمة المؤسسية والشرعية

البناء على ما تم إنجازه من قبل سلطة النقد والهيئة والعمل على تطوير أطر الحوكمة الشرعية عبر اعتماد إجراء تدقيق شرعي خارجي دوري على المؤسسات المالية الإسلامية (بما في ذلك المصارف وشركات التأمين التكافلي ومؤسسات الإقراض المتخصص و التأجير التمويلي والتمويل الاجتماعي الإسلامية)، تماشياً مع معيار التدقيق رقم 6 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أن يقدم المدقق الشرعي الخارجي نتائج عمله إلى الهيئة العليا للرقابة الشرعية . مع الايضاح بان الهدف من التدقيق الشرعي التأكد من قيام إدارة المؤسسة المالية بتطبيق قرارات الهيئة العليا للرقابة الشرعية وقرارات هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة و ليس مراجعة القرارات الشرعية نفسها لان هذا من اختصاص الهيئة العليا للرقابة الشرعية.

وضع الإجراءات اللازمة لمنح هيئات الرقابة الشرعية الاستقلالية التامة عن المؤسسات المالية وجعل قرارتها ملزمة لهذه المؤسسات، وذلك بهدف تعزيز دور هيئة الرقابة الشرعية وقدرتها على اصدار أحكامها وفتاواها الشرعية وفق ما تقتضيه ضوابط الاجتهاد وما تتطلبه شروط الافتاء، وتحرير هيئة الرقابة الشرعية من أي ضغوطات مادية أو معنوية قد تؤثر

سلبا على عملها أو موضوعية قراراتها. والنأي بها عن موضع الشك والريبة بما يحقق الهدف الأساسي من إنشائها ألا وهو حفظ المؤسسة عن المخالفات الشرعية وبالتالي تطوير أدائها.

السماح لمؤسسات الإقراض المتخصص الإسلامية بالانتفاع من خدمات شركات خارجية متخصصة بتقديم خدمات تقييم التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والتدقيق الشرعي لتوفير سوق أكثر كفاءة وتخفيف تكاليف هذا النوع من التدقيق على المؤسسات العاملة في القطاع.

تقديم تعاريف وشرح مفصل لمعايير التدقيق المعتمدة ونطاقها ومتطلباتها وفقاً للمعايير المعتمدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية و تطوير دور الهيئة العليا للرقابة الشرعية من المراجعة والمصادقة على كل منتج من منتجات المؤسسات المالية الإسلامية إلى تقديم توجيهات إرشادية لكل نوع من أنواع المنتجات حيث يمكن المصادقة عليها من قبل هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات مع الالتزام بالتوجيهات المقدمة من قبل الهيئة العليا للرقابة الشرعية.

إنشاء أرشيف خاص بقرارات الهيئة العليا للرقابة الشرعية ونشرها عبر الانترنت) بحيث تتمكن الجهات الحكومية والمؤسسات العاملة في السوق من الاطلاع عليها و قيام الهيئة العليا للرقابة الشرعية بدعم وتوفير الأطر اللازمة لقيادة البحث والابتكار في تطوير المنتجات باعتباره أحد المجالات المهمة لنمو الصناعة.

تنظيم نشر الإفصاحات الخاصة بالامتثال الشرعي ضمن التقارير المنتظمة التي تصدرها الشركات المدرجة في سوق للأوراق المالية.

تطوير إطار حوكمة سليم يدرك أهمية الثقة والمصداقية كمحركين رئيسيين يقوم عليهما التمويل الاجتماعي الإسلامي.

توحيد التقارير المالية لمؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامية لتعزيز الشفافية.

دعم التحول الرقمي لصناعة الخدمات المالية الاسلامية

العمل على استراتيجية رسمية داعمة للتكنولوجيا المالية بالتعاون بين سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال وبالاشتراك مع الجهات العاملة في السوق. تعمل هذه الاستراتيجية على خلق رؤية موحدة ومشتركة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين حول دور التكنولوجيا المالية في البلاد مع التركيز على التكنولوجيا المالية الإسلامية ودورها في تطوير النظام البيئي للخدمات المالية الإسلامية.

تشجيع المصارف الإسلامية لتبني استراتيجيات التحول الرقمي والبناء على ما تم عمله حتى الان لخلق البيئة القانونية والتقنية اللازمة لتطوير قدراتها في مجال الصيرفة الرقمية.

أتمتة و رقمنة عمليات التمويل الإسلامي باستخدام حلول تكنولوجيا مالية مبنية على على أساس الحوسبة السحابية مما يجعلها أسرع وأكثر كفاءة وأقل تكلفة.

تشجيع استخدام حلول التكنولوجيا التنظيمية (RegTech) والتكنولوجيا التأمينية (Tech) (Insure) الجديدة لمساعدة شركات التأمين التكافلي على تحسين مدى انتشارها وتقليل تكاليفها التشغيلية وتكاليف اكتساب العملاء الجدد. و السماح بتقديم خدمات تأمين رقمية أي تقديم خدمات تأمين عن بعد لإتمام عملية التعاقد بين الأطراف بشكل

الكتروني، حيث يمكن إضافة هذه الفقرة الى مشروع قانون التأمين الجديد و إصدار تعليمات وإجراءات خاصة بتقديم خدمات التأمين عبر الوسائل الرقمية (على أن تغطي هذه التعليمات عمل وسطاء التأمين أيضاً).

مطالبة شركات التأمين التكافلي بوضع خطط خاصة بالأتمتة الرقمية لرفع مستوى التقنية المستخدمة لتقديم الخدمات الالكترونية.

إيجاد مركز معلومات رئيسي متخصص بتقديم المعلومات الخاصة بطالبي التأمين التاريخ التأميني لكل شخص ويمكن أن يتم وصله مع الشرطة ويتم الإشراف عليه من قبل الهيئة.

إيجاد تطبيق لأتمتة عمليات بيع منتجات التأمين التكافلي، على أن يكون لهذا التطبيق القدرة على التواصل بشكل مباشر مع أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بشركات التأمين التكافلي المحلية.

تطوير حلول تقنية خاصة بالتأمين التكافلي الأصغر تتيح العامة الشعب الوصول إلى منتجات التأمين التكافلي رقمياً وبتكلفة منخفضة.

تشجيع شركات التأجير التمويلي على تبني استراتيجية للتحول الرقمي تعتمد على استخدام حلول التكنولوجيا التنظيمية والتكنولوجيا المالية الجديدة لتحسين مدى انتشارها وتقليل كل من تكاليف التشغيل وتكاليف اكتساب العملاء الجدد.

إيجاد تطبيق لأتمتة عمليات التأجير التمويلي الإسلامية، على أن يكون لهذا التطبيق القدرة على التواصل بشكل مباشر مع أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بشركات التأجير التمويلي المحلية.

تطوير منصات التمويل الجماعي كحل للتمويل الأصغر وتمويل الشركات الناشئة عبر الاستثمار المباشر فيها عن طريق شراء الأسهم أو عبر تمويلها عن طريق المضاربة أو المشاركة أو الوكالة.

النظر في إنشاء منصة متكاملة للتمويل الاجتماعي الإسلامي قائمة على تقنية البلوك تشين لضمان الشفافية وإمكانية تتبع جميع الأنشطة المتعلقة بجمع الأموال واستخدامها بهدف تعزيز ثقة المشاركين في المنصة. و النظر في تطوير واستخدام العملات المشفرة بالإضافة إلى حلول الدفع الرقمية الأخرى لتسهيل عمليات الدفع.

التأكد من أن الحلول المختارة متوافقة مع التشريعات الصادرة عن سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال مع وجود مراقبة دقيقة ومباشرة من الجهات الرقابية على عمليات هذه الحلول وإصدار تقارير بصفة منتظمة حول مدى امتثالها للأنظمة، مما يعزز من ثقة المستخدمين والجهات الرقابية حول العالم بسلامة العمليات وامتثالها للقوانين والأنظمة.

تطوير المنتجات والخدمات المالية الإسلامية

تشجيع المصارف الإسلامية على بذل المزيد من الجهود في مجال تطوير المنتجات لسد الفجوة مع المصارف التقليدية مع العمل على إدراج منتجات تمويلية مستندة الى صيغ مشاركة المخاطر (كالمشاركة والمضاربة بدلا من تقليد المنتجات التقليدية المستندة على صيغ الدين، وإدخال منتجات السحب على المكشوف الإسلامية للشركات. والمتوفرة الآن في بعض الدول الأخرى. و تشجيع شركات التأمين التكافلي على تحسين منتجاتها المطروحة من خلال دراسة إدخال منتجات التأمين التكافلي الأصغر ومنتجات تأمين تكافلي خاصة بمنتجات التمويل التي تقدمها مؤسسات الإقراض المتخصص

الإسلامية، بالإضافة إلى التأمين على العقارات والمشاريع في حالة الحروب والكوارث عبر إيجاد صندوق خاص لهذا الموضوع تتعاون فيه شركات التأمين التكافلي بالتنسيق مع اتحاد التأمين).

تشجيع شركات التأجير التمويلي الاسلامي على التوسع في منتجاتها بحيث تشمل منتجات إجارة العقارات وإجارة الخدمات على أن يتم وضع ضوابط على نسبة التمويلات لكل منتج عبر تحديد نسبة معينة من إجمالي التمويلات كحد أعلى للمنتج والنظر في السماح لشركات التأجير التمويلي الإسلامي بتقديم منتجات التأمين التكافلي كوسطاء

الشركات التأمين التكافلي.

العمل على تحسين المنتجات التي يقدمها قطاع الإقراض المتخصص الإسلامي (خصوصاً من الناحية التشغيلية وتوفير منتجات مثل المضاربة لأصحاب المشاريع الصغيرة جداً ومنتجات السلم لتمويل المزارعين ومنتجات الاستصناع لتمويل الحرفيين و تطوير الأدوات الإسلامية الأساسية الخاصة بسوق رأس المال الإسلامي، بما فيها الصكوك والصناديق الاستثمارية الإسلامية ومؤشر إسلامي.

تطوير منتجات متخصصة للتحوط ضد المخاطر المرتفعة المرتبطة بتمويل الفئات المهمشة والفقيرة و الاستفادة بشكل مبتكر من الزكاة والوقف لإنشاء أدوات إدارة المخاطر مثل تعزيز الائتمان / الضمانات والتكافل الأصفر للفئات المهمشة.

تفعيل دوروكفاءة التمويل الاجتماعي في الشمول المالي

دراسة دور وأهمية التمويل الاجتماعي الإسلامي لوضع استراتيجية لدعم مبادرات الشمول المالي المختلفة والتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لتفعيل وتطوير دور مؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي (مؤسسات الوقف والصدقة) في عمليات إيصال التمويل للفئات المهمشة اقتصادياً ومالياً.

الاستخدام المباشر لأدوات التكافل الاجتماعي الإسلامي عبر إدراج حسابات جمع الأموال ضمن حسابات داخل الميزانية» في القوائم المالية لمقدمي الخدمات المالية الإسلامية، تعزيز نطاق التمويل الإسلامي ليشمل ذوي الدخل المنخفض وذلك عبر تطوير آليات عمل مؤسسات التمويل الاجتماعي ودمجها في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، و بناء شراكات بين مؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي ومقدمي الخدمات المالية الإسلامية لدعم أنشطة الشمول المالي، ومن أجل ضمان الامتثال للشريعة، يمكن المؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي اعتماد هيئات رقابة شرعية داخلية أو الاستناد إلى القرارات الشرعية التي أصدرتها الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية وفق تعليمات الهيئة العليا للرقابة الشرعية.

النظر في تطوير منصة رقمية متكاملة لسلسلة قيمة الزكاة بأكملها والتي تشمل تحصيل أموال الزكاة وتوزيعها وتحسين القدرة على تحديد مصارفها الشرعية والمستفيدين منها.

تطوير المعرفة والوعي بالخدمات المالية الإسلامية

بناء علاقات استراتيجية مع الهيئات التنظيمية للدول الرائدة في الخدمات المالية الإسلامية والهيئات الرئيسية في الصناعة مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لتأسيس برامج للتعاون فيما يتعلق بالبحوث وتطوير المنتجات والتوعية والتدريب وتبادل أفضل الممارسات

والاستراتيجيات. كما يمكن تنظيم ورش عمل فنية لإبقاء أصحاب المصلحة على اطلاع دائم بتطورات وابتكارات هذه الصناعة ولكسب منظور دولي أفضل عن صناعة الخدمات المالية الإسلامية حول العالم.

تحديد الاحتياجات التدريبية وبناء قدرات أصحاب المصلحة وزارة المالية، سلطة النقد. وهيئة سوق رأس المال وبناء القدرات الداخلية فيما يتعلق بإصدار الصكوك وسندات الخزينة الإسلامية.

إطلاق برامج توعية موجهة إلى الجهات التي يحتمل ان تصدر صكوك مثل الهيئات الحكومية والبلديات والشركات العاملة في القطاعات الخاصة. كما يجب أن تشمل هذه البرامج المستثمرين المحتملين والمؤسسات الشريكة الأخرى.

وضع برنامج للتطوير المهني المستمر خاص بأعضاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية، و وضع برنامج شامل لبناء قدرات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.

أن تشترط الهيئة العليا للرقابة الشرعية من أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والعاملين في مجال الامتثال الشرعي لدى المؤسسات المالية الإسلامية اكتساب مؤهلات مهنية من خلال برامج تطوير مهني مستمر معتمدة من قبل سلطة النقد / هيئة سوق رأس المال وذلك بالتشاور مع الهيئة العليا للرقابة الشرعية بهدف ضمان الدراية الجيدة للعاملين في هذا المجال بجميع النواحي المتعلقة بعملهم.

تطوير القدرات الإدارية للوصول إلى إدارة سليمة ومنظمة المؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامية.

زيادة الوعي بالدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه الخدمات المالية الإسلامية في تنمية الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الشمول المالي وتعميق الأسواق المالية، حيث يمكن تنظيم ورش عمل ومؤتمرات تجمع أصحاب العلاقة المحليين والخارجيين لهذه الغاية.

تشجيع مؤسسات التدريب المحلية (بما في ذلك المعهد المصرفي الفلسطيني) على تطوير شهادات مهنية متخصصة في الخدمات المالية الإسلامية أو تأسيس شراكة مع مؤسسات تدريب دولية تمتلك مثل هذه البرامج واستخدام شهاداتها لتقديمها للسوق المحلية ينبغي اعتماد هذه الشهادات الجديدة من قبل سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال كجزء من برامج التطوير المهني المستمر.

العمل مع وزارة التعليم العالي لتشجيع الجامعات على البدء في إدخال مواد مرتبطة بالخدمات المالية الإسلامية، ثم الانتقال إلى تقديم درجات البكالوريوس والماجستير كشعبة متخصصة في الخدمات المالية الإسلامية. (الاطار الاستراتيجي لتطوير الخدمات المالية الاسلامية في فلسطين 2021_2026 الانطلاق إلى آفاق بلا حدود، 2021)

النتائج و التوصيات:

_ الخدمات المالية الإسلامية خدمات مالية تختلف من حيث المبدأ و النوعية عن الخدمات المالية التقليدية ، و هذا راجع لانطلاقها من مبادئ الشريعة الإسلامية و أحكامها.

_ تنوع صيغ الخدمات و المنتجات المالية الإسلامية يزيد من فرص تزايد الاقبال عليها و رواجا في السوق المالي و الطلب عليها من قبل المتعاملين و المستثمرين.

_ لزيادة الاقبال و الطلب على الخدمات المالية الإسلامية راجع لمواكبة هذه الخدمات للعصرنة في النظام المصرفي و احتياجات العملاء فيجب على القائمين على هذا النوع من الخدمات المالية الإسلامية وضع اطار استراتيجي مستمر لتطويرها بسياسات و أطر قانونية و دعم التحول الرقمي في العمل بها و كذا زيادة الاعتماد على كفاءة التمويل الاجتماعي الإسلامي في المجتمع و تطوير المنتجات و الخدمات المالية الإسلامية بصيغ مستحدثة تستجيب للاحتياجات العصرية مع العمل على زيادة الوعي و المعرفة الاجتماعية بها.

الخاتمة:

رغم حداثة ظهور الخدمات المالية الإسلامية على مستوى النظام المصرفي الحديث إلا أنه نجد تزايد الاعتماد عليها من قبل مختلف المؤسسات المالية لتنوع منتجاتها و صيغها المنبثقة من مبادئ و أطر الشريعة الإسلامية التي تجد اقبال كبير لشريحة كبيرة من المتعاملين و المستثمرين التي منها ما يتطلب تمويل و ما لا يتطلب تمويل و تخضع لهيئات رقابة شرعية و إدارية تقنية تحددها أطر شرعية و قانونية بسعيها لمواكبة موجة العصرنة في النظام المصرفي باستراتيجيات لدعم مركزها و وزنها المالي فيي السوق.

قائمة المراجع و الملاحق:

(2021). تأليف نبيل قسيس، *الاطار الاستراتيجي لتطوير الخدمات المالية الاسلامية في فلسطين 2021_2026 الانطلاق إلى آفاق بلا حدود* (صفحة ص58 _66).

رشيد ,د .د .(2014) .الخدمات المالية الاسلامية فرصة المصارف الاسلامية في بناء المزايا التنافسية .*مجلة الاقتصاد الجديد*.358 .p ,

صندوق النقد الدولي و التمويل الاسلامي Récupéré sur .(2024, 06 01) .صندوق النقد الدولي/https://www.imf.org :

عبيد ,د .ر .(2018) .*أثر الخدمات المالية الاسلامية على الشمول المالي في الدول العربية* .أبو ظبي _الإمارات :صندوق النقد العربي.

محمود الأنصاري، اسماعيل حسن، و سمير مصطفى متولى. (1988). البنوك الاسلامية . تأليف محمود الأنصاري، اسماعيل حسن، و سمير مصطفى متولى، *البنوك الاسلامية* (صفحة ص57 _58). الاسكندرية: كتاب الأهرام الاقتصادي.

مرزوق ,ل .م .(1990) .*البنوك الاسلامية و دورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي* .المحمدية _المغرب :_البنك الاسلامي للتنمية _المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب._